

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

جمعية مشهرة برقم ٥٢٢٠ لسنة ٢٠٠٣

المنظمة تتمتع بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة



مظاهرات ٢٥ يناير والاستخدام المفرط للقوة

الفعل : تجمع وتظاهر سلمي (٥٠٠ ألف متظاهر في محافظات مصرية مختلفة ، وقد بلغت أقصاها في محافظة القاهرة بواقع ٩٠ ألف متظاهر، والإسكندرية بواقع ٤٠ ألف ، والسويس بواقع ٢٥ ألف والمحلة بواقع ٢٠ ألف) .

الفاعل : قوى سياسية وحزبية ومجتمعية ونشطاء حقوق الإنسان وصحفيين .

المكان : محافظات مصر المختلفة.

المطالب : الإصلاح السياسي والدستوري ، رفع حالة الطوارئ، الإصلاح الاقتصادي ، مكافحة الفساد والفقر وارتفاع الأسعار ، ووضع حد أدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه ، تنفيذ أحكام القضاء الإداري فيما يخص الانتخابات .

الدوافع : تقف وراء تصاعد موجة الغضب الشعبي بالأساس مجموعة أسباب اقتصادية ، حيث سوء الأحوال المعيشية ، وارتفاع مستوى الأسعار مقابل تدني مستويات الأجور ، وارتفاع معدلات البطالة والفقر يضاف إلى ذلك النتائج العكسية المترتبة على عمليات الخصخصة. ويضاف إلى الدوافع الاقتصادية، غياب الديمقراطية واحتكار السلطة ، وتراجع مشروع الإصلاح السياسي. وتقييد حرية وحركة الأحزاب والقوى السياسية المختلفة ، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ، وقمع الحريات العامة، ودفع الشعب إلى التخلي عن المشاركة السياسية، وتزوير

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eoht@link.com.eg

دولة القانون والمؤسسات لتحل محلها السلطة المطلقة للأفراد ، ومن بين العوامل السياسية الأخرى استمرار فرض حالة الطوارئ، وترسانة القوانين المقيدة للحقوق والحريات .

النتيجة : اعتقالات لنشطاء حقوق إنسان وصحفيين والذين وصل عددهم إلى ما يتراوح ٧٠٠ معتقل^١ في ٩ محافظات أساسية وهي (القاهرة ، السويس ، الإسكندرية ، الدقهلية ، الغربية ، شمال سيناء ، الإسماعيلية ، الفيوم ، أسيوط) ، بخلاف اعتقال النشطاء ومن أبرزهم أمين اسكندر وكمال خليل ومحمد شبانة وأسعد هيكل ومها أبو بكر ، والاعتداء على عدد من الصحفيين والمراسلين بالصحف المختلفة بالمصري اليوم والشروق ومراسلي القنوات الفضائية الجزيرة كمثال .

أما بالنسبة لعدد المصابين ، فقد بلغ عددهم على سبيل المثال بمستشفى السويس العام إلى نحو ١٤٩ حالة ، و ٢٥ حالة بمستشفى التأمين الصحي منهم ٩ من قوات الأمن ، وعمليات قبض عشوائي ، ووفاة ٤ متظاهرين ، وعمليات حجب مواقع الكترونية وعلى رأسها موقع "تويتر للتدوين القصير <http://twitter.com>" وموقع "بامبوزر للبت المباشر <http://bambuser.com>" الذي يستخدمه النشطاء والمدونين لبت فيديوهات مباشرة للمظاهرات، وموقعي "الدستور الأصلي <http://dostor.org>" و"جريدة البديل الإلكترونية <http://www.elbadil.net>" بسبب تخصيصهم صفحات تبت متابعة حية للمظاهرات.

الانتهاك : مخالفة نصوص الدستور المصري والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتعهيدات الحكومة بقصر استخدام قانون الطوارئ في قضايا الإرهاب والمخدرات، وتعهيدات الحكومة أمام المجلس الدولي لحقوق الإنسان فيما يخص حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي .

المادة ٥٤ من الدستور والتي تنص على أن (للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحا و دون حاجة إلى إخطار سابق، و لا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة و الاجتماعات العامة و الموكب و التجمعات مباحة في حدود القانون).

و المادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على أن "يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون

^١ - يذكر أن هذا العدد تقريبي ، إذ كانت أجهزة الأمن تتبع منهج في اعتقال البعض من المتظاهرين لمدد زمنية تتراوح ما بين ساعة لأربع ساعات ، ثم الإفراج عنهم .

الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين".

المادة ٤٧ من الدستور "حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه في حدود القانون والنقد الذاتي والنقد البناء؛ ضماناً لسلامة البناء الوطني".

المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

١- لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

٢- لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

وفي ضوء ذلك تابع محامو المنظمة المصرية في محافظات مصر المختلفة مظاهرات ٢٥ يناير، وقد توصلت إلى

نتائج مفادها ما يلي:

- إطلاق القنابل المسيلة للدموع على تجمعات المواطنين بالمخالفة لقواعد إطلاقها المتعارف عليها دولياً.
- مطاردة المتجمعين سلمياً من المواطنين عن طريق مطاردتهم باستخدام السيارات المصفحة.
- إطلاق الرصاص المطاطي والخرطوش ناحية المواطنين المتجمعين سلمياً مباشرة.
- استخدام القدر الزائد من القوة في التعدي على المواطنين المتجمعين سلمياً عن طريق الاعتداء عليهم بالضرب بالأيدي والأرجل والعصي والهراوات الخشبية وكذا العصي الكهربائية والمياه.

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eoht@link.com.eg

www.eoht.org

ما أدى لوفاة المواطن " غريب السيد" - ٤٤ سنة بطلق نارى فى البطن أدى لوفاته مباشرة والمواطن " مصطفى رجب عبد الفتاح" بطلق نارى بالقلب أدى لوفاته.

وتأتى تلك التجاوزات والانتهاكات من قبل أجهزة الأمن لتخالف ما جاء به قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٥ والخاص بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية فى مادته الثانية الخاصة بإجراءات فض التجمهر أو التظاهر والتي نصت (على ضرورة إنذار المتجمهرين وإعطائهم مهلة معقولة لتحديد الاتجاه والطرق المسموح بالانصراف منها ، وضرورة توجيه إنذار ثان لهم إذا لم يذعنوا للفرق ، وضرورة استعمال أسلحة الغاز قبل إطلاق النار ، وأن يكون التصويب نحو الساقين ، ويمتنع بتاتا إطلاق النار فى الفضاء أو فوق الرؤوس وذلك حتى لا يصاب أبرياء لا دخل لهم فى حالة الشغب القائمة ، ويجب التوقف عن إطلاق النيران من وقت لآخر لإعطاء الفرصة للمتجمهرين للفرق والانصراف ويراعى عند تفريق المتجمهرين عدم محاصرتهم من جميع الجهات ، بل يترك لهم منفذ أو أكثر يكفى لانصرافهم من منطقة التجمهر والشغب) .

كما تخالف هذه التجاوزات أيضاً ما جاءت به المواد ١٢، ٩، ١٣، و ١٤ من المبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون^٢ والتي أتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد فى هافانا من ٢٧ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٩٠ .

ومن بين الانتهاكات الأخرى ، تأكيد وزارة الداخلية على عدم السماح بأي تحرك إحتجاجى أو إعتصامات وذلك إنطلاقاً من الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية بناء على أمر رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ والذي

^٢ - المبدأ ٩ "يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد فى حالات الدفاع عن النفس، أو لدفع خطر محدد يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة ، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح أو للقبض على شخص يمثل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم أو لمنع فراره وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفاً كافية لتحقيق هذه الأهداف .وفى جميع الأحوال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح. كما نص المبدأ ١٢ على (لما كان من حق كل فرد الاشتراك فى تجمعات مشروعة وسليمة طبقاً للمبادئ الواردة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ينبغى للحكومات والهيئات التى يناط بها إنفاذ القوانين والموظفين المكلفين بإنفاذهم التسليم بأنه لا يجوز استخدام القوة و الأسلحة النارية إلا طبقاً لما هو وارد فى المبدأين ١٣ ، ١٤.) كما نص المبدأ ١٣ من تلك المبادئ على (على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عند تفريق التجمعات غير المشروعة، والخالية من العنف أن يتجنبوا استخدام القوة ، أو إذا كان ذلك غير ممكن عملياً ، أن يقصروه على الحد الأدنى الضروري) ونص المبدأ ١٤ من ذات المبادئ على أن (على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يستخدموا الأسلحة النارية لتفريق التجمعات التى تتسم بالعنف إلا إذا تعذر عليهم استخدام وسائل أقل خطراً ؛ وعليهم أن يقصروا استخدامها على الحد الأدنى الضروري . ولا يجوز لهم أن يستخدموا الأسلحة النارية فى هذه الحالات إلا حسب الشروط المنصوص عليها فى المبدأ ٩ .)

بشأن حالة الطوارئ وهي التدابير الخاصة بفرض قيود على حق الأشخاص في الأمن الشخصي وحرمة الحياة الخاصة وحرية الرأي والتعبير وحرية التنقل و الاجتماع وهو ما يخالف المواثيق والاتفاقيات الدولية المنضمة لها مصر، كما يخالف تعهد الحكومة المصرية أمام مجلس الشعب حال تجديدها لفرض حالة الطوارئ وذلك بجلسة ٢٠١٠/٥/١١ من قصر تطبيقه على جرائم الإرهاب والمخدرات.

وفيما يلي بياناً بأبرز الانتهاكات التي وثقها ورصدها محامو المنظمة المصرية بالمحافظات المختلفة:

الانتهاك الأول : استخدام القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين (وفاة ٤ متظاهرين بمحافظة السويس)

- قيام قوات الأمن بإغلاق منافذ محطات المترو (روض الفرج - جمال عبد الناصر - أنور السادات - احمد عرابي) لمنع دخول أو الخروج من تلك المحطات في محاولة لمنع انضمام العشرات من المواطنين إلى باقي المتظاهرين

- قيام قوات الأمن بمحاصرة كافة المظاهرات ومنع المتظاهرين من التعبير عن آرائهم .

-إفراط الشرطة في استخدام القوة ضد المتظاهرين من قبيل الضرب بالعصي والقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاط والرصاص الحي ، الأمر الذي أدى إلى وفاة ٤ متظاهرين .

وقد رصد محاموا المنظمة المصرية وفاة ٤ من المواطنين نتيجة تعرضهم للاستخدام المفرط للقوة واستخدام الذخيرة الحية في تفريق المتظاهرين بمحافظة السويس وهم :

١- غريب عبد العزيز عبد اللطيف (٤٠ عاماً) تعرض لإصابته بطلق ناري خرطوش في البطن، أدى إلى إصابته بإصابات خطيرة منذ يوم الثلاثاء، حتى توفي اليوم الأربعاء، متأثراً بجراحه .

٢- سليمان صابر علي (٣١ عاماً) توفي نتيجة الاختناق جراء تعرضه لدخان الغاز الذي أطلقته الشرطة .

٣- غريب السيد (٤٤ عاماً) طلق ناري بالبطن تسبب في نزيف داخلي مما أدى إلى وفاته .

٤-مصطفى رجب عبد الفتاح أصيب برصاص في القلب من خلال تواجده بمنطقة جامع الأربعين وميدان الإسعاف.

الانتهاك الثاني : الاعتداء على المتظاهرين

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eoht@link.com.eg

www.eoht.org

في سيارة ترحيلات إلى ميدان التحرير حتى تم إطلاق سراحه في تمام الساعة الواحدة صباحا .
- وكذا فقد تم التعدي على المهندس طيار مصطفى إبراهيم عوض في تمام الساعة ٣,٣٠ عصرا بميدان التحرير ،
وتم القبض عليه ووضعه في سيارة ترحيلات واحتجوزه حتى الساعة الخامسة إلا أن تم نقله بعد الساعة الخامسة
إلى معسكرات قوات أمن السلام .

الانتهاك الثالث : الاعتقال والاحتجاز التعسفي

تم اعتقال العديد من المتظاهرين في ميدان التحرير وتم اصطحبهم في سيارات الأمن المركزي مع آخرين إلى إدارة
الحراسات الخاصة بالسلام ، كما تم اعتقال العشرات في عدد من المحافظات الأخرى ومنها على سبيل المثال
محافظة السويس والذين تم عرضهم على النيابة العامة في القضية رقم ٥٩٤ لسنة ٢٠١١ حصر إداري الأربعين
والتي وجهت إليهم الاتهامات الآتية :

١. تعطيل المواصلات عمدا
 ٢. التعرض لرجال الضبط أثناء تأدية عملهم
 ٣. إحراز مفرقات دون الحصول على تصريح
 ٤. إحراز ذخائر
 ٥. التخريب العمدي للمباني العامة
 ٦. اضرار النار عمدا في مباني وأسواق وأشياء مملوكة للغير
- ومن بين أسماء الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم :

محافظة القاهرة :

- طارق محمد محامي بمدينة شبين الكوم في منطقة شبرا الخيمة .
- إبراهيم السيد عطية ساعاتي بمدينة شبين الكوم في منطقة ميدان التحرير بالقاهرة .
- أحمد عبد الفتاح طالب بكلية الطب ويقطن في منطقة دار السلام، حيث أُلقي القبض عليه من ميدان التحرير.

محافظة الدقهلية :

- محمد شبانه - محام تم إخلاء سبيله .
- أحمد البرماوي
- كريم مجدي - عضو بحزب الجبهة الديمقراطية .
- محمد الأمام - عضو بحزب الجبهة الديمقراطية .

وأقاربهم ، لتي يمكن بيانها على هذا النحو :

”أ.ر.أ.“

(أنا حاصل على دبلوم صنايع لعام ١٩٨٩ ومش بشتغل ، وكنت من أوائل الناس اللي اتجمعت من جامعة الدول العربية أمام مسجد مصطفى محمود وبعد كده رحنا ميدان التحرير، وكانت المظاهرة السلمية ، ولما وصلنا عند شارع الشيخ الساعة ٣،٣٠ عصراً ، تم منعنا من قبل الأمن لأننا كنا عايزين ندخل مجلس الشعب لكن فوجئت أن الأمن بيضربنا بالعصي والمياه وكمان ضربونا بالطوب، وأنا اضربت بالطوب واتصبت في رجلي الشمال وكان الأمن بيضرب البنات بالعصي وبعد كده الأمن عمل كردون حول المتظاهرين في ميدان التحرير بس بعد كده أنا مشيت لما تعبت من الإصابة) .

مارتن ح ز (٢٧ عام)-مدرس

تلقت المنظمة اتصال هاتفيا من صديقه /م.أ.ا. ب والذي أفاد بأننا ”كنا موجودين في منطقة روض الفرج مع مجموعة من الناس عمليين تجمع سلمى وده كان الساعة تاسعة الصبح ولقينا الأمن المركزي حولينا من كل ناحية وخذو مارتن في عربية الأمن المركزي ومنعرفش عنه حاجة من ساعتها“

خالد سليم -يعمل في مجال المقاولات

تلقت المنظمة اتصالا هاتفيا من صديقه/ ا.ر.ا. والذي أفاد بأنهم ”كنا مع التجمع اللي قدام محلات كنتاكي في ميدان التحرير مع اكثر من ٢٠٠ واحد تأنى ولقينا قوات الأمن المركزي بتضربنا بالشوم واخذت خالد علشان كان معاه كاميرا بيصور بيها وخذوه هو والكاميرا في عربية الأمن المركزي ومشوفتنوش من ساعته وده كان الساعة ٣،٣٠ عصرا“.

ط.ا.ا. محامي

”أنا كنت في ميدان التحرير تلبية للدعوة بالتظاهر السلمي للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وحل مجلس الشعب ولكن في حوالي الساعة ٣ عصرا فوجئت بقيام الأمن بالاعتداء على المتظاهرين بإلقاء الطوب والمياة ومطاردة الشباب والشابات ، وبعد فترة صغيره قام الأمن بإلقاء قنابل مسيلة للدموع علينا وبقيت مش شايف حاجة خالص وشوية سمعت صوت رصاص كثير وفجأة حسيت بني اتصبت وجسمي كان بينزف بشدة من كل حتة ومكنت شايف حاجة من الدخان اللي ملا المكان وجات مجموعة من الناس وشلوني واخذوني لمكان بعيد وبع كده رحنت لدكتور وهناك قالي ان ده رصاص مطاطي وأصبت تحت عيني الشمال وذقني وايديا الشمال واليمين ورجلي اليمين ومنعرفش حاجة ثاني اكثر من كدة “

الانتهاك الرابع : منع تداول المعلومات حجب المواقع الالكترونية والاعتداء على الصحفيين واعتقالهم

http://twitter.com" وموقع "بامبوزر للبث المباشر http://bambuser.com" الذي يستخدمه النشطاء والمدونين للبث المباشر للفيديوهات ، كما تم حجب موقعي "الدستور الأصلي http://dostor.org" و"جريدة البديل الإلكترونية http://www.elbadil.net" بسبب تخصيصهم صفحات تبث متابعة حية للمظاهرات وأيضاً الموقع الإلكتروني لجريدة المصري اليوم ، كما تم تعطيل موقع جريدة الشروق لعدة ساعات خلال اليوم ، كما تعرض موقع الفيس بوك للإغلاق إلا انه تم إعادة تشغيله ولكن بصورة غير مستمرة .

هذا بالإضافة إلى توقف خدمة الاستقبال والإرسال والرسائل القصيرة للهاتف المحمول لجميع الشبكات بمنطقة وسط البلد مما أدى إلى عزل المتظاهرين عن العالم الخارجي ، وهو ما دفع شركات المحمول (فودافون – الاتصالات – موبينيل) إلى نفي مسئوليتها عن قطع شبكة الاتصال (إرسال، استقبال ، وخدمة الرسائل القصيرة SMS) والإشارة إلى عدم مسئوليتها عن ذلك .

كما لوحظ من خلال المتابعة عدم قيام أياً من القنوات التلفزيونية الحكومية أو الخاصة محلية كانت أو دولية ببث أي وقائع أو مقتطفات من تلك الأحداث على الهواء مباشرة ، وإنما تم البث مسجل فى مساء اليوم وكان ذلك نتيجة للإجراءات التي سبق وأن نددت المنظمة به والخاصة بوضع قيود على عمل وحدات البث المباشر (Sng) داخل مصر، مما يؤدي لتقييد حق المواطن في المعرفة والحق في تداول المعلومات .

الاعتقال والاعتداء على الصحفيين وإساءة المعاملة

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من حجب المعلومات عن المواطنين ، بل ضاعف الأمن سيطرته على الإعلام المقروء والصحفيين بشكل خاص حيث تعرض العديد من الصحفيين ومراسلي الصحف والقنوات الإخبارية والفصائيات إلى الاعتداء البدني ووصل الأمر إلى الاعتقال والاحتجاز التعسفي كما قام الأمن بمحاصرة مقر نقابة الصحفيين بتاريخ ٢٦/١/٢٠١١ مع منع أي شخص من دخول النقابة ليس له صفة صحفي ، وقد تابعت المنظمة تلك الممارسات والتي كانت نتيجتها الآتي :

بالنسبة للاعتقال :

١- احمد عبد اللطيف – مصور بجريدة الشروق (القاهرة)

٢- محمود ترك – جريدة اليوم السابع .

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eoht@link.com.eg

www.eoht.org

٤- عمرو ناجي - صحفي بالدستور (القاهرة) .

٥- ممدوح ثابت - مراسل جريدة المصري اليوم (أسيوط).

٦- احمد أبو دراع - مراسل جريدة المصري اليوم (شمال سيناء) .

٧- محمد عبد القدوس - عضو مجلس نقابة الصحفيين .

٨- كارم محمود - عضو مجلس نقابة الصحفيين السابق .

٩- سامي البلشي - نائب رئيس تحرير مجلة الإذاعة والتلفزيون .

١٠- شريف عارف - مساعد رئيس تحرير الأحرار .

١١- صموئيل العاشي - وكالة رويتر للأخبار .

١٢- عبد الرحمن عز الدين إمام - صحفي بالدستور .

١٤- عمرو مصطفى مصور صحفي بالدستور.

أما وقائع الاعتداء:

١- هشام عبد الحميد - جريدة المصري اليوم

تعرض للاعتداء عليه بالسب والإهانة

٢- سمر الجمل - صحفية بجريدة الشروق

تم الاعتداء عليها بالضرب بالعصي من قبل قوات الأمن بمنطقة شارع القصر العيني

٣- سمير جميل - الصحفي اللبناني ومراسل وكالة أنباء الاسوشيتدبرس عرض للاعتداء بالضرب بالأيدي مما أصابه بكدمات بالعين

٤- مراسل موقع مصراوي تعرض للاعتداء بالضرب بالهراوات والسحل وأصيب بعدة كدمات بمختلف أنحاء الجسم ، كما صادر الأمن الكاميرا وجهاز الموبايل الذي كان بحوزته والذي استخدمه في متابعة أحداث يوم الغضب

أثناء متابعته للمظاهرات بمحافظة الإسكندرية

٦- احمد الهواري - محرر بالموقع الاليكتروني لجريدة المصري اليوم تعرض للاعتداء عليه بالضرب بالعصي الخشبية من قبل جنود تابعين للأمن المركزي بشارع القصر العيني .

٧- مصطفى المرصفاوي - صحفي بجريدة المصري اليوم تعرض لإلقاء عليه قنبلة مسيلة للدموع في وجهه .

٨- نشوى الحوفي - صحفي بجريدة المصري اليوم تعرضت للاعتداء عليها بالضرب ومصادرة الكاميرا الخاصة بها .

٩- مها البهنساوي - صحفية بجريدة المصري اليوم تعرضت للسب والإهانة ومنعها من تغطية أحداث المظاهرات من أمام مجلس الشعب .

١٠- سارة سند - صحفية بجريدة المصري اليوم تعرضت بانتزاع ومصادرة الكاميرا الخاصة بها من قبل احد أفراد الأمن الذين يرتدون الملابس المدنية .

١١- ليلى عطا الله - مديرة تحرير الطبعة الإنجليزية لجريدة المصري اليوم تعرضت للاعتداء عليها بالضرب المتمثل بصفعها على الوجه والضرب بالأيدي والأقدام على مختلف أنحاء الجسم من قبل قوات الأمن .

١٢- أمل عباس - مراسلة جريدة المصري اليوم بالسويس تعرضت لاختناق نتيجة تعرضها للغاز المسيل للدموع أمام قسم الأربعين وتم نقلها إلى مستشفى السويس العام .

١٣- يحيى قلاش - عضو مجلس نقابة الصحفيين ، اريخ ٢٦/١/٢٠١١ تعرض للاعتداء عليه بالضرب ومحاولة اعتقاله من قبل قوات الأمن أمام نقابة الصحفيين

وفي هذا الإطار ، فإن المنظمة المصرية توصي بالآتي :

-مطالبة النائب العام بالتحقيق الفوري في حالات الوفاة ووقائع الاعتداء على المتظاهرين وصحفي المصري اليوم والشروق وإحالة المتسببين في تلك التجاوزات إلى المحاكمة العاجلة .

وذلك وفقاً للدستور والمعايير الدولية المعنية بالحق في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير وكذلك بالحق في الحرية والأمان الشخصي.

- ضرورة إصدار وزارة الداخلية تعليمات واضحة ومشددة لقوات الأمن التي تتعامل مع المظاهرات بعدم استخدام القوة في فض المظاهرات، وبالتحديد استخدام الهراوات والعصي أو إطلاق الرصاص سواء الحي أو المطاطي أو الرش. وذلك إعمالاً للقوانين والقرارات الوزارية والمعايير الدولية سالفة الذكر .

-مطالبة الحكومة بتنفيذ تعهداتها أمام المجلس الدولي لحقوق الإنسان فيما يخص حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي .

-تعديل البنية التشريعية القمعية التي تعصف بالحق في التجمع السلمي والتعبير عن الرأي، ومن بينها قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤، وقانون الاجتماعات والمظاهرات رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣، وقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

-مطالبة البرلمان بتبني المشروع الذي أعدته المنظمة المصرية فيما يخص تنظيم الحق في التجمع والتظاهر السلمي ، والذي يقوم على فكرة أساسية مفادها أن حرية الاجتماع، يقوض الأسس التي لا يقوم بدونها نظام للحكم، لكون هذا الحق مستندا في الأساس إلى الإرادة الشعبية، ولا تكون الديمقراطية فيه بديلاً مؤقتاً، أو إجماعاً زائفاً أو تصالفاً مرحلياً لتهدئة الخواطر.

وتأكيد المشروع على تمكين المواطنين من مباشرة حقوقهم العامة دون مصادرة لها، لحساب أن هذا الحق سواء كان حقاً أصلياً أو حقاً تابعاً لحق التعبير يمثل نافذة للمواطنين للتعبير عن آرائهم و توجهاتهم السياسية و الاجتماعية، وحرية المواطنين في عقد الاجتماعات و تسيير المواكب والتي تفقد قيمتها إذا جردها المشرع حال تنظيمها لها بقبود تشريعية تمنع ممارستها، أو تدخلت الإدارة رافضة لها بمبررات تنال من حق المواطنين في ممارستها، على وجه يخرج قراراتها عن نطاق المشروعية.

وفي ذات الوقت ، تشدد المنظمة المصرية على أهمية إسراع الحكومة في برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وذلك عبر تبني استراتيجية تقوم على العناصر التالية :

- رفع الحد الأدنى للأجور وربطها بالأسعار، والضغط من أجل خطة جادة وحقيقية للقضاء على الفقر أو تخفيض حدته، وللحد من الفوارق بين الطبقات في توزيع الدخل والثروات .

- صرف الجنيه المصري والذي أدى وسيؤدي إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار، أدى إلى التضخم وتآكل الدخل الحقيقية للمواطنين ولاسيما من ذوي الدخل المحدودة والمتوسطة .
- إدخال تعديلات على قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بما يحقق التوازن بين مصالح العمال وأصحاب الأعمال مع مراعاة مستويات الدخل ومعيشة المواطنين، وإطلاق حرية تشكيل المنظمات العمالية النقابية والروابط والمنظمات الأهلية التي تنظم وتدافع وترعى مصالح الفئة العاملة .
- دعوة الحكومة المصرية للانضمام والتصديق على الاتفاقيات الخاصة بحماية العاملين والعمال، وكذلك ضرورة تفعيل دور وزارة القوى العاملة فيما يتعلق بالتحقيق في شكاوى العاملين المنتهكة حقوقهم من قبل أصحاب العمل، وإيجاد وسيلة فعالة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح العمال، والعمل على تثبيت العمالة المؤقتة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي .
- محاربة البطالة، وخلق فرص عمل جديدة للخريجين في القطاعين العام والخاص، وحماية أموال التأمينات الاجتماعية، وامتدادها لتشمل كافة العاملين في القطاعات المختلفة .
- قيام الحكومة بمراجعة سياساتها الإسكانية عبر تمكين محدودي الدخل والفقراء من التمتع بالحق في سكن ملائم تتوافر فيه الخصوصية والأمان ومعايير المسكن الصحي، وتقديم تعويضات مادية وعينية لضحايا الإخلاء القسري وهدم المنازل وإيجاد بدائل مناسبة للأهالي القاطنين بتلك المنازل، ووضع خطة شاملة لإزالة المناطق العشوائية التي لا يمكن تطويرها، وإمداد المدن الجديدة بالمرافق والخدمات الأساسية، والاتجاه إلى إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة تفي بحاجات الشباب ، على أن يتوافر في هذه الوحدات خدمات ملائمة من نقل ومواصلات و خدمات أساسية للمواطن ، و أن يكون ثمنها يتناسب بشكل كبير مع محدودي الدخل و الطبقات الدنيا.

أما على المستوى السياسي ، فتؤكد المنظمة المصرية أن المدخل الصحيح والوحيد للتغيير الشامل، هو تحقيق الديمقراطية وتوفير الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان وذلك عبر :

- ضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق والعهود الدولية .
- رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ عام ١٩٨١ بموجب قانون الطوارئ نظراً لأثارها الضارة و الخطيرة على منظومة حقوق الإنسان في مصر وعرقلة سبل التطور الديمقراطي السلمي في المجتمع .
- وضع حد نهائي لممارسات التعذيب وسوء المعاملة في أقسام ومراكز الشرطة .
- إلغاء المحاكم العسكرية والاستثنائية .

الانتخابات .

• إطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة وإفراح المجال للرأي الآخر، وإلغاء عقوبة الحبس في جرائم النشر التي كان رئيس الجمهورية قد وعد بإلغائها في فبراير ٢٠٠٤ .

إطلاق الحرية الكاملة للأحزاب والقطاع الأهلي وصدور تشريع بديل للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ لكونه يشكل عائقاً أمام عمل المنظمات غير الحكومية ويعوق تنمية وتطوير المجتمع المدني، وعدم صدور قانون بديل للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ المعروف بقانون "ضمانات ديمقراطية للتنظيمات النقابية"، وتفعيل حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان القانون ١٠٠، وأن يكون لكل نقابة قانونها الخاص بها، وإلغاء قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته الأخيرة .

• ضرورة وجود دستور عصري مواكب للواقع المجتمعي، ويكفل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويلبي آمال وطموحات القاعدة الشعبية الجماهيرية العريضة... الخ.

ونهاية ، فإن الإصلاح الذي ينبغي على الحكومة المصرية البدء فوراً في تنفيذه من الضروري أن يكون نابع من إرادة المواطنين وتلبية لاحتياجاتهم الحقيقية ، وهو إصلاح شامل وعلى المستويين السياسي والاقتصادي ، فلا إصلاح سياسي دون إصلاح اقتصادي والعكس صحيح، فالبيئة المعادية للديمقراطية والمكرسة للحكم الواحد والكاظمة للحريات واللاغية لدور المؤسسات الرقابية التشريعية والقضائية ووسائل التعبير والإعلام وخاصة في مجال الرقابة والنقد، ولدور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ، تشكل مناخاً مناسباً لاستشراء الفساد بصورة مختلفة ولغيره من الأنشطة الاقتصادية غير الصحية. وفي ذات الوقت ينبغي على الحكومة التحاور بشأن استراتيجية الإصلاح الشامل مع القوى السياسية والحزبية الوطنية المختلفة لتحديد الأولويات، وآليات التنفيذ، والمدى الزمني اللازم لذلك .

ملاحق:

ملحق رقم (١) : جدول يوضح أسماء بعض المحتجزين لليوم الأول

م	الاسم
١.	عبد السلام الشريف
٢.	علاء نبيل

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eoht@link.com.eg

www.eoht.org

محسن عبد الجليل	.٤
حسين حامد	.٥
د. مصطفى محمد	.٦
خالد عبد المنعم	.٧
أحمد سلامة	.٨
أحمد جميل	.٩
أحمد يوسف	.١٠
أحمد عيسى كشك	.١١
أحمد محمد إمام الدسوقي	.١٢
عبد الناصر صلاح	.١٣
محمد إبراهيم محمد	.١٤
مدحت عبدالفتاح سيد	.١٥
محمد عبدالفتاح سيد	.١٦
احمد جلال احمد طه	.١٧
عبدالرحمن محمد السيد	.١٨
محمد نبيل عبدالحميد عبدالعزيز	.١٩
هيثم حسن المحامي	.٢٠
أيمن فخري (أمام السفارة الكندية)	.٢١
عاصم فتحي عبدالوهاب	.٢٢
محمد جمال عبدالعاطي	.٢٣
المعتز بالله محمد	.٢٤
حسام المهندي	.٢٥
محمد ناصف	.٢٦
أحمد محمد عبدالعزيز	.٢٧
احمد الرفاعي	.٢٨
جمال الكوفي	.٢٩
احمد عبدالناصر	.٣٠
محمد سعيد عبدالحميد	.٣١
محمد يوسف حسين	.٣٢
أحمد يوسف حسين	.٣٣
محمد عبدالعزيز	.٣٤
سيد محمد احمد	.٣٥
احمد بيس اسكندر محمد	.٣٦
عبدالله عبدالرازق	.٣٧

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eohr@link.com.eg

www.eohr.org

الاسم	الرقم
احمد عبدالحميد عبدالله هلال	.٣٩
أحمد جميل حسن	.٤٠
أحمد سلامة سعيد	.٤١
أحمد قناوي	.٤٢
أحمد مجدي	.٤٣
أسعد هيكل	.٤٤
إسلام محمد	.٤٥
ايمن محمد عبد العزيز	.٤٦
بسمة محمد	.٤٧
حازم محمد المرغني	.٤٨
خالد عبد العظيم	.٤٩
سامي العلي	.٥٠
شريف النبراوي	.٥١
صابر حجاج	.٥٢
طاهر محمد محمد علي	.٥٣
عبد الرحمن ماهر	.٥٤
عماد خليل	.٥٥
محمد الطناني	.٥٦
محمد عبد الله	.٥٧
محمد عبد الله محمد سامي	.٥٨
عبيده محمد فتحي المسلماني	.٥٩
محمد عماد الدين	.٦٠
مصطفى إبراهيم عوض	.٦١
مها أبو بكر	.٦٢
هيثم عمر حافظ	.٦٣
هيثم محمددين	.٦٤
ياسر صبحي الغندور	.٦٥
إيمان محجوب	.٦٦
محمد خفاجي	.٦٧
أحمد رشاد السيد	.٦٨
أيمن عبد المنصف الليثي	.٦٩
عبد الفتاح محمد عبد الفتاح	.٧٠
إحسان سلطان	.٧١
كمال خليل	.٧٢

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eohr@link.com.eg

www.eohr.org

رقم	اسم
.٧٤	شريف النبراوي
.٧٥	سامي العلي
.٧٦	وائل مصطفى
.٧٧	أحمد رشاد السيد
.٧٨	عبد الرحمن محمد حسام
.٧٩	عصام سلامة عيد الغنى
.٨٠	محمد عادل على
.٨١	أحمد محمود محمد
.٨٢	تامر إبراهيم محمد
.٨٣	أحمد صفوت على
.٨٤	محمد حسين الشيخ
.٨٥	أمين اسكندر
.٨٦	محسن لبيب إلياس
.٨٧	طارق الشباسي
.٨٨	سمر أحمد عبد القدوس
.٨٩	علاء احمد
.٩٠	محمد عبد الله
.٩١	أحمد مسعد سالم
.٩٢	سيد عبد الخالق أحمد الجندي
.٩٣	د. محمد عوض
.٩٤	إبراهيم عبد النبي
.٩٥	أحمد جمال
.٩٦	إسلام البديري
.٩٧	احمد خنفور
.٩٨	احمد صلاح
.٩٩	محمد حمدي محمود
.١٠٠	أحمد مراد
.١٠١	أسامة جوهر
.١٠٢	إسلام ناجي
.١٠٣	طارق مبروك
.١٠٤	فادى سليم
.١٠٥	محمد أبو النصر
.١٠٦	محمد الويركي
.١٠٧	علي علي زيان

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eohr@link.com.eg

www.eohr.org

محمد عبد الناصر عوض	.١٠٩
مصطفى محمد عبد الحميد	.١١٠
محمد عوض (منسق حزب الكرامة بالدقهلية)	.١١١
مصطفى خليل	.١١٢
محمد نجيب (طالب ثانوي) الدقهلية	.١١٣
احمد نور الدين (طالب ثانوي) الدقهلية	.١١٤
عمرو ناجي (صحفي بالدستور)	.١١٥
محمد جمال	.١١٦
ياسر محمد عبد المنعم	.١١٧
مصطفى إبراهيم عوض	.١١٨
محمد عادل (مدون)	.١١٩
مصطفى فؤاد (٦ ابريل)	.١٢٠
محمد عبد الله (٦ ابريل)	.١٢١
مديحة قرقر (٦ ابريل)	.١٢٢
سمر سلامة (٦ ابريل)	.١٢٣
محمد عبد العزيز (٦ ابريل)	.١٢٤
معتز بالله محمد (٦ ابريل)	.١٢٥
مصطفى النجار (منسق عام الجمعية الوطنية للتغيير)	.١٢٦
عمرو جمال إبراهيم (أخصائي تحاليل طبية)	.١٢٧

ملحق رقم (٢) / يوضح أسماء المحتجزين خلال اليوم الثاني :

محافظة الغربية

تماضر زغلول - أمينة المرأة بحزب الأحرار .

محافظة الإسكندرية

د. تامر حروفش - تامر صلاح - يوسف الصديق - تامر صلاح السيد - محمود محمود السيد - محمد هنداوي - إبراهيم يوسف أحمد - محمود علي محمود - محمد يس عبد العزيز - محمد صلاح عبد المنعم - صلاح زهدي - محمد إسماعيل محمد - السيد حسن سيد - احمد خالد ممدوح داوود - حسين حسني خليل - محمد عبد الحميد طلال - محمد محمود محمد - احمد عبد الرحمن - ماجد فهمي كامل - احمد سعيد - مارك لطفي لويس - مصطفى سمير السيد - محمود بدر - هيثم محفوظ - إبراهيم محمد - حامد حسنين - مسيرة محمد .

١٠/٨ شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : ٣٦٣٦٨١١ (٠٢) - ٣٦٢٠٤٦٧ (٠٢)

فاكس : ٣٦٢١٦١٣ (٠٢)

EMAIL : eoht@link.com.eg

www.eoht.org

محمد عبد القدوس - عضو مجلس نقابة الصحفيين -كارم محمود - عضو مجلس نقابة الصحفيين السابق -
سامي البلشي - نائب رئيس تحرير مجلة الإذاعة والتلفزيون -شريف عارف - مساعد رئيس تحرير الأحرار
-صموئيل العاشي - وكالة رويتر للأنباء -عبد الرحمن عز الدين إمام - صحفي بالدستور -عمرو مصطفى -
مصور صحفي بالدستور-محمد إبراهيم إسماعيل - طالب جامعي -عبد الله غنيم - طالب .